

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية
أمانة البحوث والتوثيق

المنتدى المصرفي الحادي والثلاثون

ضريبة القيمة المضافة وآفاق
تطبيقها في السودان

إعداد:

د. حسن بشير محمد نور

ضريبة القيمة المضافة وآفاق تطبيقها في السودان

تمهيد:

يدور جدل واسع حول ضريبة القيمة المضافة (VAT) وعن الآثار التي قد تترتب على تطبيقها في السودان. وينشأ معظم الالتباس المتعلق بهذه الضريبة عن مفاهيم اقتصادية أساسية مثل العبء الضريبي وكيفية انتقاله وتوزيعه، الطاقة الضريبية والجهد الضريبي وأخيراً معايير الجدوى الاقتصادية والإدارية من تطبيقها ومدى ملاءمتها لشروط التنافسية الدولية والتي يعتبر النظام الضريبي واحداً من ركائزها الأساسية.

ولتحديد من هو الذي يدفع؟ يجب أن يتجاوز النظر قوانين الضرائب أي نمط العبء القانوني والنظر إلي ما يجاوز أولئك الذين يستقر عليهم الالتزام القانوني بالدفع وهذا الأمر يعتبر بالغ الأهمية من وجهة نظرنا في التحليل الاقتصادي لآثار الضرائب بمختلف أشكالها. ويشمل ذلك الأمر موضوعين: الأول:

يجب إدراك أن العبء الضريبي في النهاية يقع على عاتق أفراد رغم أن الضرائب تفرض على الأفراد والمنشآت والشخصيات الاعتبارية، ولكن سيقع العبء على أفراد العائلات بوصفهم مالكيين أو مستخدمين أو مستهلكين لمنتجات تلك المنشآت.

وفي حالة ضرائب القيمة المضافة (VAT) سينعكس الأثر بشكل مباشر على المستهلكين والمستخدمين وبشكل غير مباشر على المالكين أو المنتجين وذلك عبر التأثير على القوى الشرائية حسب المقادير التي يتم اقتطاعها من الدخل. ثانياً:

قد يختلف العبء النهائي (أي العبء الاقتصادي) للتوزيع عن الالتزامات القانونية سواء أن فرضت الضريبة على الأفراد أو المنشآت.

ونتيجة لفرض الضريبة سيقوم كل من الأفراد والمنشآت بمواصلة أنشطتهم مؤثرين بذلك على مراكز الأشخاص الآخرين الذي يتعاملون معهم. الأمر الذي سيحول العبء من شكله القانوني إلي الشكل الاقتصادي وستظهر آثاراً إضافية للضرائب.

وبما أن الضرائب تفرض على المعاملات الاقتصادية (بيع - شراء - إنتاج - استهلاك .. الخ) وحيث تتضمن تلك المعاملات أكثر من طرف فإن المتعاملون الذين سيستقر عليهم الالتزام القانوني قد يتجنبون ذلك الالتزام أو قد ينقلون ذلك العبء إلي آخرين. وهذا الأمر يعتمد على شروط المعاملات وسيتوقف ذلك بدوره على هيكل الأسواق التي يتعاملون معها وعلى طريقة تحديد الأسعار في تلك الأسواق وسيدخل هنا مبدأ الحيادية واختيار الآلية المناسبة لتدخل الدولة عبر النظام الضريبي.

ومن هنا يأتي الافتراض القوي بأن ضريبة (VAT) تعتبر وسيلة ناجعة لتوزيع العبء الضريبي والتقليل من الآثار الاقتصادية الضارة. وذلك لأن السلسلة الناتجة عن الموائمات المختلفة لنقل العبء

يؤدى إلى توزيع نهائي له وهو ما يعرف بالعبء الاقتصادي¹. ويكون توقع هذا العبء في حالة (VAT) أكثر ضبطاً منه في حالة الضرائب غير المباشرة الأخرى. ونسبة لاختلاف العبء الاقتصادي كثيراً عن العبء القانوني فمن الواجب أن يدرك المتعاملون أنه عندما تفرض ضريبة على المنتج فإنه لا يقصد بذلك وضع العبء عليه وإلا لثم فرض تلك الضريبة على أرباحه، فالمنتج هنا يقوم بدور المحصل الوسيط والمقصود هو نقل العبء الضريبي إلى المستهلك بواسطة أسعار أعلى. ولذلك يتطلب تحديد التوزيع الفعلي لعبء الضريبة تحليل عمليات الموائمة الاقتصادية. ويبقى من المهم جداً أن تهتم السياسة المالية بتوزيع العبء بعد الانتقال وليس في مراحلها الأولى ويجب اختيار الصيغ التشريعية التي تعطى النتائج المطلوبة وبالرغم من بساطة ذلك الاستنتاج إلا أنه في الواقع عملية بالغة التعقيد.

هنالك جانب آخر في قياس اثر ضريبة الـ (VAT) وهو المتعلق بالطاقة والجهد الضريبي² وتوجد طريقتان لتفسير مفهوم الطاقة الضريبية:
الأولى:

تعنى بعدالة توزيع العبء الضريبي سواء كان ذلك التوزيع بين سكان البلد المعين أو بين الأقاليم المختلفة فيه أو بين عدد من سكان البلد وسكان البلدان الأخرى المرتبطة به بعلاقة اقتصادية أو تجارية تكاملية.
الثانية:

تعنى بالحد الأعلى للضريبة أي الحد الذي يمكن أن تقتطعه الحكومة عن طريق خفض استهلاك المواطنين، وترتبط هذه الطريقة بمستويات دخل الفرد ومعدلات أسعار الضريبة. وإذا لاحظنا أن الضرائب ترتبط أصلاً بمعدلات دخل الفرد والنمو ونسبة التجارة الخارجية في الناتج القومي الإجمالي وان كل ذلك ينعكس على مستوى الكفاءة الاقتصادية، العمالة، الطاقة الإنتاجية القسوى ومعدلات التنمية الاقتصادية لأصبح من الواضح أهمية تناول تطبيق ضريبة القيمة المضافة (VAT) بكل تلك الجدية والحدة، إذ لا بد من إثبات أن تطبيق الـ (VAT) مهماً، في توزيع العبء الضريبي على مراحل من ناحية كما أنها تسهل توزيع العبء على القطاعات الاقتصادية المختلفة من ناحية أخرى وينسب يمكن التحكم فيها بشكل أكثر عقلانية من حيث الآثار الاقتصادية المترتبة على تطبيق تلك الضريبة. ويزداد أمر التطبيق أهمية إذا علمنا أن السودان يصنف ضمن الدول ذات الطاقة الضريبية المنخفضة وذات الجهد الضريبي العالي وإذا كان الأمر كذلك فإن هذا يجعل تطبيق الـ (VAT) في السودان أكثر سهولة فيما يتعلق بعمليات العبء ومستويات الأسعار.

دواعي تطبيق الـ (VAT) وانتشارها

مما لا شك فيه أن الضرائب واحدة من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدول في التحويل القسري للموارد من القطاع الخاص وبعض الفئات السكانية بغرض تلبية احتياجات المجتمع. ويتم ذلك أما لفعالية وكفاءة ذلك التحويل أو لعدالته في توزيع تكلفة الخدمات الاجتماعية أو لإعادة توزيع

¹Edwin R.A Seligman , The shifting and Incidence of Taxation , 5th ed., Columbia University Press , New - York , 1927 .

²Compel R. McDonnell Stanley I. Economics Principle: Problems and Policies 11th ed. , Mc Graw . Hill Publishing Company, New York, 1990.

الدخول بين مختلف شرائح المجتمع وتوجيهها نحو أهداف محدودة. وتفضل معظم الدول أن يتم ذلك التحويل بالتأثير على القوة الشرائية في الحصول على الموارد اللازمة ومن أهم الأدوات التي يتم استخدامها لهذا الغرض - النظام الضريبي.

تعتبر ضريبة القيمة المضافة (VAT) من أنجع الوسائل (إذا ما أحسن تطبيقها) للوصول بالنظام الضريبي للأهداف المرجوة منه وهي تعتبر ضريبة على الإستهلاك أو الإنفاق وخلافاً للضرائب غير المباشرة الأخرى فقد تم تصميمها لتغطية وعاء واسع من السلع والخدمات تفرض هذه الضريبة على ما يتم إضافته من قيم لدى كل مرحلة من مراحل الإنتاج ، التداول أو تقديم الخدمة .

من الناحية النظرية يمكن اعتبارها ضريبة على الإنفاق العام بمختلف أشكاله بما فيه الأجور العقارات الفوائد الأسهم وأي مكاسب أخرى (عدا تلك التي تم إخضاعها لهذه الضريبة) .

واحداً من دواعي إدخال هذه الضريبة كان زيادة الإنفاق في الدول الصناعية المتقدمة مما استدعى ضرورة البحث عن مصادر جديدة لزيادة إيرادات الدولة وفي نفس الوقت لأسباب متعددة كان لا بد من البحث عن مصادر لتلك الإيرادات بعيداً عن ضرائب التجارة الخارجية (الصادر والوارد) وضرائب المبيعات ورسوم الإنتاج وذلك لتفادي التأثيرات الغير مرغوب فيها لتلك الضرائب وقد كانت الضرائب المباشرة ولا زالت خاصة ضرائب الدخل وضرائب أرباح الشركات (Corporate Profits Tax) هي من أهم مصادر إيرادات تلك الدول خلافاً للدول ذات الدخل المنخفضة وذلك لمرونة الضرائب المباشرة ونسبة للدور الإيجابي الذي تلعبه في عملية الاستقرار الاقتصادي ومكافحة التضخم والسيطرة على حالات الركود الاقتصادي .

تم إدخال الضرائب العامة على المبيعات والخدمات في الدول الصناعية المتقدمة منذ ثلاثينيات هذا القرن إبان أزمة (1929 - 1933) أما ضريبة القيمة المضافة (VAT) فقد تم إدخالها فقط في الستينيات .

وقد أدت اتفاقية الـ (GATT) واعتمادها تحرير التجارة الدولية إلي تقليص التعريفات الجمركية مما جعل الإيرادات الجمركية تفقد الكثير من أهميتها كمصدر إيراد للخزينة العامة وأدى ذلك الأمر إلي استحداث وسائل أخرى لتعويض الفاقد من الضرائب على التجارة الخارجية .

أما في الدول ذات الدخل المنخفضة والمتوسطة فإن الضرائب غير المباشرة تلعب دوراً أعظم من الضرائب المباشرة فهي تصل في بعض البلدان الأفريقية إلي 60 - 70 % من جملة الإيرادات الضريبية بينما لا تزيد عن 30 % في الدول المتقدمة اقتصادياً .

إضافة لذلك فإن 50 % من الإيرادات الناتجة عن الضرائب غير المباشرة في الدول الأفريقية تأتي من ضرائب الواردات بينما تشكل هذه الضرائب (3 %) في الدول المتقدمة وحوالي (40 %) في دول أمريكا اللاتينية وذلك حتى عقد الثمانينات .

نسبة لما تقدم فقد باشرت معظم البلدان النامية إدخال الـ (VAT) أصبحت هذه الضريبة تحتل محل ضرائب الواردات بناءً على سياسات التحرير الاقتصادي والتي تستدعي تحرير التجارة الخارجية والتقليل من (أو إلغاء) ضرائب الصادر بغرض تشجيع هذا الأخير تمشياً مع أهداف وبرامج التنمية الاقتصادية التي تنتهجها تلك البلدان .

انتشار تطبيق الـ (VAT):

يمكن اعتبار القيمة المضافة على الإستهلاك واحداً من أكثر التغيرات دراماتيكية في تاريخ الأنظمة الضريبية في العالم ، فقد أصبحت معظم أنواع التعامل الداخلي والأنشطة الوطنية تخضع بشكل أو بآخر لهذه الضريبة مما جعلها تعتبر أرقى شكل ضريبي يخضع له الإستهلاك حتى الآن .

ولقد تم التوسع في تطبيق هذه الضريبة في كل البلدان المتقدمة اقتصادياً والنامية خلال الثلاثين عاماً الماضية حتى أصبحت ظاهرة الاهتمام بتطبيقها وهياكلها أكثر رواجاً من أي نوع آخر من الضرائب التي عرفها العالم حتى اليوم . ولقد بلغ عدد الدول التي قامت بتطبيقها حتى بداية التسعينات حوالي الخمسين دولة وفي العام 1991 قفز هذا العدد إلي ثمانين دولة ، أما بعد الآثار التي تمخضت عنها اتفاقية التجارة العالمية (WTO) فقد ازداد الأمر زخماً وأصبحت إشارة مرور تعلق على الصدر للدخول للمنظمات المانحة .

مما زاد في رواج هذه الضريبة نجاح تجربة تطبيقها في دول المجموعة الأوروبية الأمر الذي أدى إلي انتشارها حتى قامت دول من جميع أنحاء المعمورة بإدخالها في نظامها الضريبي رغم تباين مستويات الدخل ودرجة التقدم الاقتصادي . أصبحت الدول الأفريقية تتوسع في تطبيقها وينطبق ذلك على دول أوروبا الشرقية التي أدخلتها في النظام الضريبي بعد دخولها في اقتصاديات السوق .

تجدر الإشارة إلي أن الدول الأفريقية التي كانت تحت الاستعمار الفرنسي هي أول الدول التي خضعت لتطبيق تلك الضريبة ف قطاعات يسيطر عليها ويديرها المستعمر . وقد تم تطبيقها في ساحل العاج (Cote D'Ivoire) في 1960 وفي السنغال في 1961 بينما أدخلت في فرنسا فقط في العام 1969 .

هذا التوسع في تطبيق الـ (VAT) جاء نتيجة لبرامج الإصلاح الضريبي الواسعة التي انتهجتها الدول النامية ودول أوروبا الشرقية وذلك نسبة للاعتقاد السائد (والذي يشبه الفئاعة) بتلبية هذه الضريبة للأهداف المرجوة من برامج المواعمة الاقتصادية والدور الذي يجب أن يلعبه النظام الضريبي في زيادة الإيرادات وتحقيق العدالة بإعادة توزيع الدخل وتوجيهها وكذلك ترقية الأداء الإداري وتحديثه وتبسيط هيكله النظام الضريبي مما يجعله أكثر مرونة وبالتالي أكثر استجابة لبرامج النمو الاقتصادي ، ويبقى أن نشير إلي أنه إذا لم ينجح إدخال هذه الضريبة في تحقيق تلك الأهداف بنسبة معقولة فيجب مراجعة تطبيقها حتى لا يؤدي الأمر إلي تشوهات في الاقتصاد القومي بمجمله .

وسائل تحصيل الـ (VAT) والضرائب غير المباشرة الأخرى:

يعتبر تحصيل الضرائب غير المباشرة أكثر سهولة عند مقارنته بالنوع المباشر وذلك نسبة لدخولها في الدورة الإنتاجية - الاستهلاكية وتضمينها في أسعار السلع والخدمات . أما ضريبة القيمة المضافة الـ (VAT) فإن أهمية فوائدها الاعتماد ومسك الدفاتر والمدى القصير لتحويلها تؤدي إلي تعقيد كبير في إدارتها وإذا تمت مقارنتها برسوم الإنتاج فتصبح تلك التعقيدات أكثر ظهوراً إذ أن هذه الأخيرة يمكن تحويلها عن تخلص الضرائب من الجمارك أو مباشرة في المخازن أو عند بوابات المصانع .

أن أهم الفروق بين تحصيل الـ (VAT) والضرائب غير المباشرة الأخرى تمكن في الوعاء المتسلسل للـ (VAT) والذي يجعلها ضريبة متعددة المستويات (إنتاج ، توزيع ، جملة ، مفرق ... الخ) كما أن

العبء ينتقل في حالة هذه الضريبة من المكلف الأول الذي يليه حتى تصل إلي المستهلك الأخير للسلعة أو للمستفيد الأخير من الخدمة . كما يتم توريد جزء من هذه الضريبة للخزينة العامة عند كل مستوى من هذه المستويات في الوقت الذي يتم إرجاء تحصيل الضرائب على المبيعات مثلاً إلي حين وصول السلعة إلي المستهلك الأخير وبذلك فإن السلسلة التراكمية للضرائب غير المباشرة الأخرى لا يتم كسرهما . هناك طريقتان أكثر شيوعاً في العالم يتم استخدامها من قبل الإدارة الضريبية في تحصيل ضرائب المبيعات والضرائب على الدورات التجارية وهما طريقة التأجيل (مؤخر السداد) (The Deferred Or Suspension) وطريقة الاعتماد (الطريقة التعويضية) (The Credit Or Offset Scheme) .

الطريقة الأولى :

هي تلك التي لا يمكن عندها فرض ضريبة على أي صفقة أو عملية مالية أو خدمة ما لم تصل إلي المستهلك النهائي وإن السلعة أو الخدمة التي لم يتم استهلاكها يتم تأجيل ضرائبها إلي أن يقوم المستهلك بإنفاق موارده عليها وتسمى هذه الطريقة أيضاً (نظام الحلقة) وتعتبر هذه الطريقة غير شاملة نسبة لعدم ملامتها لجميع الحالات الخاصة فيما يتعلق بمدخلات الإنتاج والمعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية مما أعطى الطريقة الثانية أهمية كبيرة .

الطريقة الثانية :

طريقة الاعتماد أو الأسلوب التعويضي The Credit Or Offset Scheme تعطى هذه الطريقة الشركات ودافعي الضرائب المضمنين داخل السجلات تعطيهم الحق في تعويض الضريبة التي تم دفعها عند الشراء (ضريبة المدخلات) (Input) وذلك عن طريق إضافتها لسعر بيع السلع أو الخدمات المقدمة (Output Tax) وبذلك تصبح الضريبة المستحقة للسداد تساوي الفرق بين ضريبة الخارج (البيع) وضريبة المدخلات (الشراء) وهذه تعادل الضريبة على القيمة التي تمت إضافتها بعد الشراء من منصرفات وأرباح ... الخ أي ضريبة القيمة المضافة (VAT).

هيكل الضريبة:

تعتمد المداخل المتعددة لضرائب الاستهلاك أو الإنفاق على الهدف المراد من تطبيقها سواء أن كان ذلك يتعلق بالإيراد أو لأسباب غير إيرادية مثل تحقيق العدالة ، إعادة التوزيع أو لأسباب عقابية . يحتوى هيكل ضريبة الـ (VAT) وضرائب الاستهلاك الأخرى على ثلاث تصنيفات يقوم عليها تحديد فئات تلك الضرائب .

أولاً: الفئات القياسية (Standard Rate)

تشتمل معظم الأنظمة الضريبية على فئات قياسية مميزة تناسب معظم السلع الخاضعة للضريبة ، تتراوح تلك الفئات في معظم الدول الأفريقية بين 15 إلي 25 % من قيمة (C.I.F) (تكلفة ، تأمين ، شحن) أو من قيمة السعر السابق للبضاعة بالمصنع أما في تجارة المرفق فإن سعر البيع هو الذي يشكل وعاء الضريبة .

ثانياً: فئات الامتياز (Concessionary Rate)

وهذه الفئات غالباً ما تعادل نصف الفئات القياسية وتخضع لها السلع الضرورية ، المواد الخام والسلع

الرأسمالية المستخدمة في الإنتاج . هذه الفئات المخفضة تعتبر من أهم أساليب النظام التصاعدي للضرائب غير المباشرة .

ثالثاً : الفئات الجزائية العالية (Punitive or Luxury)

أكثر الأسباب شيوعاً لتطبيق هذه الفئات هي معاقبة مستهلكي أنواع معينة من السلع الكمالية الفاخرة ، سلع التباهي أو السلع الضارة وكذلك أنواع الأنشطة الغير منتجة مثل المضاربة في الأراضي أو العقارات وبعض الأنشطة الأخرى والتي يعتبر التوسع فيها مضرراً بالعملية الاقتصادية . يقوم نظام الـ (VAT) على التقدير الذاتي الذي يقوم الممولين فيه بتحديد الالتزامات الضريبية على عائداتهم وإخضاعها لفئات الـ (VAT) كما تقوم السلطات الجمركية بإسناد بعض الحالات التي يصعب فيها تحديد قيمة السلعة بإسناد هذا الأمر إلي شركات مراقبة التجارة الخارجية . ويمكن هذا النظام الإدارة الضريبية من التركيز على فحص صحة الأداء المالي واختيار مدى دقة العائد الضريبي.

أهداف تطبيق الـ (VAT):

أن الأهداف المرجوة من الـ (VAT) هي ذاتها التي تترجى من أي نظام ضريبي وتتلخص في توفير قدر معقول من الإيرادات للخزينة العامة بأقل تكاليف إدارية ممكنة كما يهدف إدخالها إلي تبسيط التشريع الضريبي حتى يسهل هضمه من قبل دافعي الضرائب وكذلك العمل على ترقية الأداء الضريبي وجعله مقبولاً وقد تمخضت تلك الأهداف (بشكل واضح) عن سياسات الإصلاح الضريبي التي انتظمت معظم البلدان خلال العقدين الأخيرين وحتمت تلك السياسات ضرورة المواءمة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة مما أدى إلي البحث عن سبل لتطوير العمل الضريبي وإعطائه شكلاً أكثر عقلانية وملائمة . نتيجة لذلك ارتبط تطبيق الـ (VAT) بتحقيق عدد من الأهداف تتلخص أهمها في الآتي :

1/ زيادة الإيرادات المالية :

في الدول النامية تلعب الدولة الدور الأساسي في التخطيط لبرنامج التنمية الاقتصادية والإشراف على تنفيذها لذلك فإن تعبئة الموارد للقطاع الحكومي بالغة الأهمية في تمويل تلك البرامج . هنالك أمر آخر بالغ الأهمية وهو ضرورة توفير الموارد المالية اللازمة للتمويل وفي الوقت المناسب وليس بعيداً عن الأذهان الاختناق التمويلي للقطاع الزراعي في مراحل الإنتاج والحصاد وعند مرحلة التصدير . هذا الأمر الذي تساق بصدده أقوى الحجج بأهمية الـ (VAT) في تخصيص الموارد وذلك نسبة للتعميم الواسع لتلك الضريبة مما جعلها تبدو أكثر واقعية ومردوداً بالنسبة للنمو الاقتصادي. ولقد أصبح العائد من الـ (VAT) يشكل من 12 إلى 30 % من الإيرادات الإجمالية للبلدان التي وفرت المناخ الملائم لتطبيق تلك الضريبة ونجاحها وقد أصبحت هذه النسبة أكثر استقراراً بعد انتشار الضريبة وتغطيتها لوعاء واسع من السلع والخدمات.

2/ تحقيق العدالة الضريبية :

من المعلوم أن الضرائب تقلل من الدخل الخاص وتترك بذلك أثراً على توزيع الدخل والثروة، وفي هذا السياق تصنف الضرائب غير المباشرة خاصة الضرائب على الإستهلاك كضرائب تراجعية

وغير عادلة .

ومن هنا بالذات تأتي الحجة بضرورة استخدام هذه الضرائب لتعظيم الدور التوزيعي المناط بالضرائب المباشرة القيام بها . كما يمكن إدخالها عندما تكون الضرائب المباشرة غير فعّالة أو غير ملائمة أو نتيجة للخلل الإداري الملازم لتطبيقها .

حتى عندما تتوفر إمكانية تطبيق نظام الضرائب المباشرة بشكل واسع فإن مشكلة الكفاءة تحد من تأثيرها . فيما يتعلق باعتبارات العدالة أو الحصيلة . وفي كل الأحوال يمكن التقليل من الحدة في عدم عدالة الضرائب غير المباشرة مثل الـ (VAT) بإتباع نوع من التدرج في فئاتها وهياكلها .

3/ كفاءة النظام الضريبي :

لزيادة كفاءة النظام الضريبي نتيجة لإدخال الـ (VAT) لابد من توفر السمات الآتية :
أن يحد تطبيق الـ (VAT) من الأثر التسلسلي المتراكم الذي يلزم الضرائب العامة على المبيعات،
أن تحل هذه الضريبة مشكلة الفئات المتعددة بفئة واحدة بسيطة .

أن تحتوى على فئات صفرية للصادر

أن تحد من كمية الإعفاءات على السلع المحلية والحد الأدنى المعفي .

أن تراعى فيها الحيادية بتوحيد الفئات على السلع المحلية والمستوردة والمتجانسة .

وأخيراً أن يتم الإصلاح في الهيكل الضريبي بالتنسيق مع عمليات الإصلاح في العمل الإداري.

نظام الـ (VAT) المبني على فواتير الاعتماد (INVOICE CREDIT)

يشتمل هذا النظام على السمات الآتية :

كل شركة أو أعمال تجارية في سجل الـ (VAT) داخل حلقة الإنتاج الإستهلاك مكلفة بإجراء تقديرات الضريبة على مبيعاتها ، خدماتها ، أو إمداداتها وهذا ما يسمى بتكلفة الإنتاج أو تكلفة الخارج (OUT PUT) .

الحق في الاعتماد أو التعويض :

يحق للشركة أو الوحدة الإنتاجية والخدمية خصم الضرائب التي تحتملها عند البيع لمنتجاتها وبعبارة أخرى فإن الضرائب المدفوعة للخرينة العامة تساوى الفرق بين قيمة الضريبتين (OUT PUT – IN PUT) وهذا النظام التعويضي يقوم بكسر السلسلة التراكمية للضريبة .

التوثيق :

على الممولين إبراز فواتير الشراء التي تثبت دفعهم لضريبة المدخلات كأساس لخصمها من الضريبة المقدره عند البيع كما أن القانون يلزم الباعة بحفظ صورة من فواتير البيع أو أي فواتير أخرى لنقل البضائع أو الخدمات وبمسك الدفاتر والفواتير وهو الأمر الذي يعطى هذا النظام الأفضلية .

مدى الـ (VAT) :

يعتبر التحديد السليم للوعاء الضريبي ضرورياً لعدة أسباب منها تحديد حجم الزيادة في الإيرادات ، تحديد العبء الضريبي ومدى ملائمة الضريبة وكفاءتها وهذه المحاور هي التي تحدد شكل هيكل الـ (VAT) حتى تتمكن من تحقيق أهدافها .

المدى العام للضريبة :

تم تصميم الـ (VAT) لتغطية وعاء ضريبي واسع داخل البلد المعين في مجال الإنفاق ونسبة لأن واحداً من أهم أهدافها هو زيادة الإيرادات فمن الضروري أن تغطي جميع القطاعات الاقتصادية ومن النقاط التي حازت على الاهتمام الكبير هي نظام التحصيل الفوري لهذه الضريبة عند إتمام الصفقات التجارية وقصر فترة التحصيل .

الاستثناء من الوعاء الضريبي :

لم تحظى (VAT) بالرضا والقبول من الجميع وهي عادة ما تتعرض لضغوط سياسية و اجتماعية ومن أهم نقاط الخلاف التي تثار حولها معايير الاستثناء والقيود التي يجب وضعها للحد من أثر تلك الضريبة . ومن أهم أشكال الإستثناءات التي تم وضعها هما الشكليين أدناه

1/ سقف القيد في سجلات الضريبة الـ Registration Threshold

هناك الكثير من العقبات التي تستدعي الاعتراف بأن التوسع في الوعاء الضريبي للـ (VAT) أمر قريب من الاستحالة فأنواع الاقتصاد المعيشي وغير الريعي واسعة الانتشار كما أن تخلف البنيات الاجتماعية الأساسية وتفشى الأمية يزيد الأمر سوءاً خاصة فيما يتعلق بإدخال القطاع الزراعي وتجارة المفرق تحت المظلة الضريبية إضافة إلي الصعوبات الناجمة عن غياب العمل المحاسبي ومسك الدفاتر مما يخلق عقبات كبيرة أمام إدارة العمل الضريبي التي تعاني أصلاً من مشاكل التخلف . ولكن تلك الصعوبات ليست بالأمر الخالد الذي لا يمكن تجاوزه .

ومن ضمن الأدوات التي تم إتباعها لإدخال النشاطات الصغيرة وتجارة المفرق تحت مظلة الـ (VAT) هي تحديد سقف معين يجب عنده فتح ملفات للمكلفين . ويتم تحديد هذا السقف بناءً على الثمن الأقصى للمبيعات السنوية أو حجم الأموال التي يتم استخدامها في الدورة الإنتاجية . وتتبع الدول المتقدمة تحديد سقف معين يجب عنده القيد في سجلات الـ (VAT) وذلك تسهياً للعمل الإداري وتقليلاً للتكاليف أما الشركات التي لا تقع تحت هذا القيد فتعامل كمستهلك نهائي . ولكن تحديد السقف في حد ذاته لا يعتبر رادعاً في الدول النامية إذ أن الشركات التي تعامل كمستهلك أخير تقوم بنقل العبء الضريبي للمستهلكين دون خوف من أن يجر عليها ذلك الأمر أي نوع من الأضرار . لذلك يجب عدم الإفراط في التفاؤل باجتياز الصعوبات في مواجهة تطبيق هذه الضريبة منذ الوهلة الأولى .

2/ إعفاء الإمداد السلعي والخدمات :

من الصعب تخيل نوع من الـ (VAT) لا يستخدم أي إعفاءات للسلع أو الخدمات ويمكن إيجاز أهم أنواع الإعفاءات كالآتي:

السلع الضرورية : ويتم إعفاءها لتجنب وقوع العبء الضريبي على الفئات السكانية ذات الدخل المحدود مما يفاقم من مشكلة الفقر . ويكمن في السياق نفسه تطوير نظام النسبة الواحدة ليحل في بعض الحالات محل الإعفاء الكامل (مثل الفئات الإمتيازية المخفضة) .

يتم إعفاء السلع التي من الصعب إدخالها تحت المظلة الضريبية لأسباب فنية (مثلاً الخدمات المالية ، خدمات المنازل ... الخ) كما أن هناك جهوداً تبذل من أجل التفرقة بين الإستهلاك والمبالغ التي يعاد استثمارها . ويبقى الإجراء الأكثر سهولة هو تحديد حد معين أو سقف ما للإعفاء .

تمنح بعض الدول الإعفاء لوسائل الإنتاج ومدخلات السلع الضرورية لتجنب غلاء المعيشة وهو أمر مهم لتجنب مقاومة فرض الـ (VAT) .

فئات الـ (VAT) :

كما أوردنا سابقاً فإن نظام الـ (VAT) يتبع ثلاثة أنواع من الفئات هي الفئات القياسية والفئات الإمتيازية والفئات الجزائية العالية أما التعدد في فئات هذه الضريبة فيعقد من مسألة إدارتها ويرفع من تكاليفها لذلك يتم الميل نحو فرض فئة إيجابية واحدة لها .

كذلك لا بد من التأكيد على أهمية الفرق بين الفئة الصفرية (Zero Rate) والإعفاء فالأولى تخضع السلعة أو الخدمة للضريبة ولكن يتم تعويض الضرائب التي تم سدادها عند الشراء من تلك التي يتم تحصيلها عند البيع وبالتعويض الكامل للضريبة المدفوعة تصبح فئتها صفر أما الإعفاء فإنه يضع السلعة أو الخدمات خارج الوعاء الضريبي .

المشاكل الإدارية للـ (VAT) :

سيتم التعرض هنا للمشاكل التي تعترض العمل بنظام الـ (VAT) وحلول (أو حل أيهما أفضل) هذه المشاكل يساعد في زيادة فعاليتها في تطوير النظام الضريبي بمجمله .

أولاً : الهيكل التنظيمي والإداري للـ (VAT) :

لا يوجد شكل بعينه (موديل واحد) لإدارة الضرائب غير المباشرة سواء أن كان ذلك في الدول المتقدمة أو النامية إذ يتم أحياناً توحيد الضرائب غير المباشرة الداخلية والضرائب المباشرة في إدارة واحدة وغالباً تقع الـ (VAT) داخل هذه الإدارة وبما أن هذه الضريبة من الوارد أن تكون من اختصاص السلطة الجمركية فإن نوع من التنسيق والتعاون لابد منه وهذا يشبه إدارة هذه الضريبة في نيجيريا .

في بعض الدول (غانا مثلاً) هنالك ميل نحو فصل إدارة الضرائب غير المباشرة الداخلية لذلك يتم التدرج في توحيد ضرائب المبيعات والخدمات في نوع شامل من الـ (VAT) .

ويبقى هنالك احتمالان : أما أن يتم تحويل ضرائب المبيعات إلي إدارة ضرائب الدخل الشخصي حتى يتم توحيد مصادر الإيرادات الضريبية الداخلية أو أن تتحمل الجمارك مسؤولية الإشراف على جميع الضرائب غير المباشرة بما فيها الرسوم والتعريفات الجمركية ، رسوم الإنتاج والـ (VAT) و تشير تجربة السودان إلي احتمال ثالث وهو إسناد ضريبة المبيعات لإدارة قائمة بذاتها مما مهد الظروف الملائمة لاستحداث إدارة مستقلة للـ (VAT) أيضاً .

ثانياً : الملفات والتقدير :

تعتبر فترة تقدير وتوريد الـ (VAT) مقارنة بـضرائب الدخل إذ يتم التقدير التوريدي شهرياً وأحياناً خلال شهرين إلي ثلاث أشهر وذلك نسبة لاعتماد تقدير هذه الضريبة على التقدير الذاتي إذ يقوم الممول بتقديرها على مبيعاته (خدماته) و الاحتفاظ بالمستندات التي تبين ما تم تحصيله عند البيع وما سدد عند الشراء وبناءً على هذه المستندات يتم تعويضه عما سدده عند الشراء وتوريد ما تبقى من الضريبة إلي الخزينة العامة وهذه السمة تستدعي نظام محاسبي متطور وإدخال الحاسوب حتى يمكن التحكم في الكم الهائل من المستندات التي يتم استلامها عند نهاية كل فترة .

ثالثاً : التحصيل والتنفيذ :

نسبة لحساسية هذه الضريبة وحرصاً على نجاحها وإستمراريتها يجب أن يتم التعامل بمنتهى الحذر والجدية فيما يتعلق بمراجعة العائد وبشكل فوري والتأكد من صحة البيانات وأخطار الممول فوراً بأي مخالفات يتم اكتشافها ويعتبر نظام الفحص المحاسبي البسيط مهماً للغاية خاصة فيما يتعلق بالزيارات الميدانية المنتظمة وتوفير الوسائل اللازمة للاتصال والحركة وتوفير عدد مناسب من الحاسوب .

المرحلة الثانية من المراجعة تتم بواسطة مراجعين مختصين من إدارة الضريبة والتحقق من صحة المعلومات. الخطوة الأولى في هذا الشأن هي الفحص الروتيني لعائدات (VAT) ويعرف هذا النظام بنظام المتابعة والتحقق (C.V) Control & Verification والذي يتم بواسطة الزيارات الميدانية ومراجعة المكلفين في أماكنهم في فترات زمنية محددة . يتبع ذلك عمل المراجعين ويتم ذلك عبر الاختيار العشوائي أو الناجم عن تصنيف مسبق أو اكتشاف مخالفات معينة .

رابعاً : النشر والتوعية :

يحتوى هذا الجانب على : -

- أ/ توعية الجمهور حتى تتم السيطرة على الخوف الناتج عن تطبيق الـ (VAT) والناتج عن تأثيرها على الأسعار وكذلك من الطبيعة التراجعية غير العادلة لهذه الضريبة .
- ب/ توعية صانعي القرار والتنفيذيين لتمليكمهم المعلومات اللازمة لتوعية الجمهور .
- ج/ توعية الممولين الذين يشملهم القيد الضريبي والذين لا يشملهم أيضاً وذلك لتجنب الدخول في مأزق منذ بداية التطبيق حول التهرب الضريبي وتكاليف محاربتة .
- د/ توعية الإداريين في مختلف المؤسسات لامتلاك ناصية المعرفة ونقلها للجمهور الذي سيتعاملون معه .

هـ/ تطوير مكاتب المعلومات في جميع أنحاء البلاد لمساعدة الممولين .

لدمع النواحي أعلاه لابد من نشر المواد المتعلقة بالـ (VAT) وتعميمها على التنفيذيين الإداريين والممولين كما تجب مشاركة أجهزة الإعلام المختلفة لتقوم بدورها في التوعية وذلك بالمساهمة في نشر القوانين وشرحها ونشر الاقرارات وشرح كيفية ملئها وفحصها .

جوانب أخرى حول التطبيق:

يحتاج تطبيق هذه الضريبة للكثير من التروي والتدقيق فبالرغم من إمكانية إتقان الجانب النظري فإن هناك كثير من الصعاب التي غالباً ما تظهر عند التطبيق العملي مما يجعل النتائج مخيبة للأمال أحياناً ، كما حدث في غانا إذ بعد عامين من التخطيط والإعداد (1992-1994) وبعد البدء في تطبيق الضريبة بثلاث أشهر تم مجها في الضريبة العامة للمبيعات بعد الصعوبات التي ظهرت عند التطبيق . لذلك فإن الحذر واجب خاصة فيما يتعلق بردة فعل الأعمال التجارية الصغيرة وحتى لا يكون رد فعل صغار المنتجين مدمراً تجاه الـ (VAT) .

أثر الـ (VAT) على الأسعار

من أهم التحفظات حول هذه الضريبة هي الناجمة عن أثرها على ارتفاع الأسعار ويستخدم هذا الأثر في التخويف من تطبيقها وقد يصاحب تطبيقها بالمطالبة بزيادة الأجور وبعض العوامل الاقتصادية

الأخرى حول زيادة التكلفة ونقل العبء مع تسرب جزء من الإيرادات خارج قنواتها وقد تتسبب تلك العوامل في زيادة معدلات التضخم .

2- الأنشطة الصغيرة :

لا توجد أفضلية اقتصادية أو إدارية في احتواء كل الأنشطة الصغيرة داخل وعاء الـ (VAT) لذلك تم إتباع تحديد سقف معين يتم الدخول بعده تحت المظلة الضريبية . ويعتبر الاختيار الأكثر شيوعاً هو استبعاد تجارة المرفق من الـ (VAT) ولكن نسبة لوجود قطاعات مستقرة ذات تركيبة منظمة في الدول النامية فقد أصبح إدخالها يلقى رواجاً نسبياً . وتلجأ بعض الدول إلي إتباع نظام إيجازي على تجار المرفق المقيدین ضمن سجل الـ (VAT) وهذا الخيار ناجم عن تقليل التكاليف الإدارية .

3- الـ (VAT) والعدالة الضريبية :

من أهم الحجج المثارة ضد هذه الضريبة هي طبيعتها التراجعية وهذا الأمر ناتج عن فرضها كنسبة مئوية ثابتة على الإستهلاك مما يجعل من النظام الضريبي نظاماً نسبياً ويؤثر بالتالي على دخول الفئات الفقيرة من السكان بنسب أكبر من دخول الفئات الغنية ، وذلك نتيجة لاقتطاع نسب أكبر من دخول الفئات الفقيرة فيها لمواجهة تكاليف المعيشة . ولكن هنالك نقطتان يجب الانتباه إليهما :

أولاً:

أن الفئات النسبية ليست مقتصرة على الـ (VAT) وهذا الأمر يلقى بظلال كثيفة على مدى عدالة الضرائب غير المباشرة ويشكك في عدم فاعلية الشرائح التصاعدية أصلاً لهذه الضرائب .

ثانياً:

المقارنة يجب أن تتم مع النظام السابق لضرائب المبيعات أي الضرائب المسلسلة والمرجأة وهي ضرائب أقل كفاءة وعدالة لأنها وببساطة أكثر تراجعية (REGRESSIVE) من ضريبة القيمة المضافة ، كما أن هنالك الفئة الصفرية وإعفاءات السلع الضرورية والتي تجعل نظام الـ (VAT) أكثر تدرجاً وعدالة (إذا ما طبق ذلك) من الضرائب غير المباشرة الأخرى كما أنه ولزيادة العدالة في النظام الضريبي ورفع كفاءته لا بد من الاستعانة بضرائب أخرى وإسناد تلك المهام إليها .

تجارب بعض الدول في تطبيق الـ (VAT):

رغم خصوصية النظام الضريبي في السودان إلا أن هناك سمات معينة تجمعها مع الأنظمة الضريبية في البلدان النامية ذات المستوى الاقتصادي المماثل . وسنقوم هنا بالتعرض للتجربة النيجيرية نسبة لأهمية تلك التجربة من وجهة نظرنا من ناحية المعلومات المتوفرة عنها خلال ورشة العمل التي قام بتنظيمها في كينيا كل من بنك التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الأفريقي في العام 1995 .

التجربة النيجيرية :

ظهرت فكرة تطبيق الـ (VAT) في العام 1991 نتيجة لبرامج إصلاح نظام الضرائب غير المباشر والذي تم بموجبه تكوين مجموعة عمل لدراسة هذا الأمر ورفع توصيات حوله وقد أوصت تلك المجموعة بإدخال نظام (VAT) وقد جاء في توصياتها أن يتم التطبيق ابتداء من يناير 1993 وأن يتم إنشاء نظام جهاز إداري منفصل لتلك الضريبة .

بناءً على تلك التوصيات قامت الحكومة النيجيرية بإصدار التوجيهات الآتية توطئة لتطبيق الضريبة :

يتم تطبيق الـ (VAT) كبدل لنظام ضرائب المبيعات وذلك تفادياً للآثار التضخمية على الأسعار. أن يبدأ العمل في تطبيق الضريبة ابتداءً من يناير 1994 لإتاحة مزيداً من الوقت . أن يقوم بإدارة الضريبة قسم إدارة ضريبة الدخل الفيدرالي (FIRS) وهو نفس القسم المسئول عن إدارة ضرائب الشركات . وقد شمل وعاء الـ (VAT) عدد يغطي ما بين 7 إلى 24 سلعة وخدمة ، بينما كانت ضريبة المبيعات تشتمل في وعائها على تسعة سلع وخدمة تقع في معظمها في الفنادق والمطاعم . وقد تم تحديد سعر ضريبة الـ (VAT) بـ 5 % أما ضريبة المبيعات فقد كانت فئاتها تتراوح بين 5 إلى 10 % كذلك تم إخضاع جميع السلع المستوردة للـ (VAT) بينما كانت ضريبة المبيعات تفرض فقط على السلع المحلية كما أن تحصيل الـ (VAT) مركزي بينما تحصل ضريبة المبيعات على مستوى الولايات .

سجل الـ (VAT):

يتم تسجيل جميع المتعاملين في مجال صناعة تجارة الجملة ، المزارعين ، الموردين ، المهنيين ... الخ . ويتم إخضاع المكلف للضريبة بعد ستة أشهر من بدء العمل . هنالك فورمات خاصة بالتسجيل تطلب مجاناً من إدارة الـ (VAT) . وقد قامت إدارة الضريبة بالتوجيه بتسجيل جميع الأندية الرياضية والاجتماعية والجمعيات الخيرية والدينية .

بمجرد إكمال إجراءات القيد يتم استخراج شهادة السجل الضريبي تحمل رقم السجل وتوضح مكان العمل ويتم إعطاء رقم لكل عمل وتوضيح منطقة النشاط ونوعه .

اشتملت توجيهات الحكومة النيجيرية أيضاً على العمل بنظام فواتير الـ (VAT) للوحدة التي يتم فيها تحصيل الضرائب عند مرحلة الشراء والبيع وأن يتم إصدار الفواتير في صورتين واحدة منها تحفظ لأغراض المحاسبة والأخرى تسلم للمشتري .

تحمل الفاتورة نمرة السجل ، أسم وعنوان البائع الذي سيقوم بالسداد ، أسم وعنوان المشتري متحمل الضريبة ، نوع البضاعة ، حجم الضريبة ونسبة الخصم . أعتبر المدى الزمني لتحصيل الضريبة شهر ، كذلك تقديم الإقرار وتوريد الضريبة حدد له مدى زمنياً يساوى شهراً ويتم السداد بشيك يصرف خلال هذا الشهر ويرفق معه الإقرار . فمثلاً تجمع الضريبة في الفترة منذ 1995/1/1 حتى 1995/1/31 ويتم توريدها (مع الإقرار) في الفترة من 1995/2/1 وحتى 1995/2/28 . أما في حالة الواردات فيتم السداد فوراً عند مرحلة تخليص البضائع من الجمارك ويتم تحويل مبالغ الضريبة إلي البنك المركزي وتحويل الإقرار للإدارة المسؤولة عن الضريبة .

يتم تحديد قيمة الـ (VAT) حسب الفاتورة إذا كان للسلعة أو الخدمة مقابل نقدي أما إذا لم يكن هنالك مقابل نقدي مثلما هو عليه في حالة المقايضة والهدايا ... الخ . فيتم تحديد القيمة حسب سعر السوق . كما ذكرنا فقد تم تحديد فئة الضريبة بـ 5 % في نيجيريا وفي نفس الوقت تم إعفاء العديد من السلع . منها المنتجات الطبية والصيدلانية ، السلع الغذائية الأساسية ، الكتب ، أدوات التعليم ، الصحف اليومية والمجلات ، منتجات الأطفال ، الأسمدة والأدوية البيطرية ، خدمات البنوك الشعبية والاجتماعية ، المسرحيات التي تقدمها الوحدات التعليمية ... الخ .

تنظيم العمل :

يتم تنظيم العمل حسب التجربة النيجيرية بواسطة فورمات منها :

VAT FORM 001 يملأ قبل التسجيل للضريبة ويحتوي على معلومات عن نوع العمل ، أسم الشركة، مكان العمل وطبيعته.

VAT FORM 002 عبارة عن إقرار يتضمن على الاسم ، العنوان ، مجموع الإيصالات وقيمة الضريبة المدفوعة.

VAT FORM 003 إقرار يقوم بملئه الموظف المحلى ويرسل شهرياً لمكتب المنطقة وفيه تلخيص لـ V.F 002 .

VAT FORM 004 عبارة عن إقرار المنطقة بالـ (VAT) المحصلة ويرفع لرئاسة إدارة الـ (VAT).

VAT FORM 005 وهو إقرار الـ (VAT) - على المستوى الفدرالي (الاتحادي) .

من الناحية الإدارية تم تكوين وكالة الـ (VAT) في أبوجا ويرأسها مدير يليه مساعد ويوجد بالإدارة حتى 1995 خمسة مكاتب إقليمية وتقع الثلاثين ولاية تحت مسؤولية تلك المكاتب بتقسيم إداري محدد بمناطق يرأس كل منطقة إقليمية مساعد مدير ، كما توجد مكاتب للـ (VAT) برئاسة كل ولاية وفي بعض المدن والمراكز التجارية المهمة ويقوم بإدارة تلك المكاتب مفتش ضرائب .

أهم إنجازات التجربة النيجيرية :

إقامة دورات تدريبية للموظفين والمحاسبين قبل بدء التطبيق لضمان التأهيل المناسب للكوادر .

إدخال الحاسب الآلي في الإدارة وطباعة الفورمات ونشرها على نطاق واسع .

فتح 35 مكتب محلى بالبلاد .

تجدر الإشارة إلي أن توزيع الـ (VAT) (التخصيص) (ALLOCATION) يتم في نيجيريا بنسبة 80 % للولايات و 20 % للحكومة المركزية فيما يتعلق بمواجهة المشاكل الإدارية .

المشاكل المتعلقة بإدارة الضريبة في نيجيريا :

المشكلة الأولى: أول المشاكل كانت متعلقة بتحديد الجهاز الإداري الذي سيتولى الإشراف على الضريبة وهل ستسند إلي إدارة مستقلة أم تكلف بها واحدة من الإدارات القائمة أم تسند إلي الجمارك. المشكلة الثانية : كانت متعلقة بمواجهة التخوف في بعض الولايات من فقدان مصادر مهمة للدخل متمثلة في ضريبة المبيعات التي تم إلغائها إضافة لخوف بعض الولايات الصناعية ذات الدخل المرتفعة من تضرر مصالحها نتيجة لمبدأ تقسيم الحصيلة حسب السكان .

المشكلة الثالثة : تتعلق بقانون الـ (VAT) والتخوف من جنوح المشروع لإرضاء الجمهور على حساب النظام الضريبي الكفاء .

المشكلة الرابعة: تتعلق بالتوثيق وحفظ الدفاتر ودقة الحسابات خاصة فيما يختص بالأنشطة الصغيرة .

المشكلة الخامسة: صعوبة تحديد معايير لفرض الضريبة وحسابها وهو أمر مهم لبعض أنواع الأنشطة مثل البنوك ، شركات التأمين وفي حالة العناصر الخاضعة للضرائب جزئياً وكذلك معايير تحديد الإعفاءات .

المشكلة السادسة: صعوبات تحديد معايير تقييم الضريبة على الأصول الرأسمالية ، الإيرادات والمنتجات البترولية .

المشكلة السابعة: وهي الناجمة عن صعوبة تقدير الـ (VAT) على منتجات الشركات الكبرى التي

تحتوى على مكون محلى وأجنبي ولها محاسبة ذاتية أو لا يوجد لديها مثل ذلك النظام . للتغلب على تلك الصعوبات تم تكوين لجنة للإشراف على تطبيق الـ (VAT) يدخل في عضويتها رئيس مجلس إدارة الـ (VAT) بالـ (FIRS) وكل مدراء هذا القسم إضافة إلى مدير الخدمة الجمركية وثلاث ممثلين من الولايات وتقوم اللجنة برفع توصياتها لمجلس إدارة الـ (VAT) بشكل مستمر .

إمكانية تطبيق الـ (VAT) في السودان :

رغم الخبرة الطويلة في العمل الضرائبي في السودان إلا أن الدراسات الفنية والميدانية اللازمة لتطبيق هذه الضريبة لم تتم حسب علمنا حتى الآن إلا على نطاق ضيق .
يجب التأكيد مرة أخرى على أهمية هذه الضريبة نسبة لتغطيتها لوعاء واسع من السلع والخدمات وبالتالي المساهمة بقسط كبير من الإيرادات وفي نفس الوقت هناك الكثير من المصاعب التي تعترض التطبيق الناجح لها وبخاصة في المراحل الأولى له . ومن أهم تلك الصعاب إيجاد المعايير اللازمة لفرض الضريبة وكذلك توفر الأدوات اللازمة للتأكد من صحة التطبيق وفاعليته ، كما أن إدخال هذه الضريبة يتطلب بالضرورة إجراء الحسابات ومسك الدفاتر واستخراج الفواتير والاحتفاظ بها ومراجعتها ... الخ وإذا لم تتوفر تلك الأدوات فأن كثير من الإيرادات سيتسرب من بين يدي الخزينة العامة وسيكون الأثر زيادة في الأسعار دون أن ينعكس ذلك على زيادة الإيرادات العامة وهذا ما يجب تجنبه منذ البداية .

ولأسباب اقتصادية وسياسية خاصة فيما يتصل بمجموعات الضغط التي غالباً ما تتولد عندما تهب رياح الـ (VAT) وحتى يتم التحوط لما ينتج من صعوبات ومعوقات إدخال هذه الضريبة لابد أن يسبق تطبيقها إعداد دراسات مستوفاة وتخطيط دقيق لتوفير المناخ الملائم للتطبيق حتى لا ينشأ انطباع خاطئ يلزم الـ (VAT) منذ ولادتها ويحد بذلك من فعاليتها ويضعف من الحجج المؤيدة وغالباً ما ينشأ ذلك الانطباع من الأخطاء الملازمة للتطبيق والأخطاء الإدارية .

تجارب الدول النامية ذات الوضع الاقتصادي المشابه للسودان على قدر من التمايز حسب البرامج السياسية والتنموية في أي منها ولكن كلها تتفق حول الإدخال المتدرج لهذه الضريبة بعد الدراسة والتخطيط

لذلك نقترح أن يتم تشكيل لجنة فنية (إن لم يتم تشكيلها بعد) من المتخصصين في مجال العمل الضريبي ومن الإداريين المميزين ومن مختلف القطاعات الاقتصادية لتقوم هذه اللجنة بدراسة جدوى تطبيق الـ (VAT) و أثرها على الاقتصاد السوداني وتضع المعايير اللازمة التي تحدد وعاء تلك الضريبة ، تحصيلها ، توزيعها وإدارتها ومداها وكل الجوانب الفنية المتعلقة بتطبيقها (المجالات التي يجب أن تفرض فيها الضريبة ابتداء ، كيفية إجراء الحسابات ، المراجعة ، الفئات ، الإعفاءات ، أعمال التوعية والنشر ... الخ) .

هنالك اتفاق واسع على أن يتم تطبيق هذه الضريبة في مراحلها الأولية على عدد محدود من السلع والخدمات وأن يراعى في ذلك قدر الإمكان (عام أو عامين من بداية التطبيق) قلة الآثار على أسعار المواد الضرورية التي تؤثر على القطاعات الواسعة من السكان وتجنب الانعكاسات السلبية على حالة السوق واستقراره والوضع في الحسابات معدلات التضخم السائدة والمتوقعة خلال الفترة الأولى

للتطبيق .

حسب التجارب التي تعرفنا عليها يمكن اقتراح مجالات محددة لبداية التطبيق لهذه الضريبة ومن أهمها أن تحل الـ (VAT) محل ضريبة المبيعات في معظم الخدمات وعادة ما تكون البداية في مجال خدمات الإعلانات خدمات المهندسين المعماريين ، وكالات العقارات والسيارات ، وكالات الاتصال والبريد، بعض الوثائق، المضاربات العقارية والمالية ، المطاعم ، الفنادق ... الخ) . كذلك يمكن فرض الـ (VAT) على مجموعة منتقاة Designated من السلع المستوردة والمحلية (مثلاً صناعة التبغ ، المشروبات ، الحلويات ، المجوهرات ... الخ) . كما يلزم التنبية لضرورة وضع فئة صفرية Zero Rate على الصادر حتى يتم تعويد قطاع التجارة الخارجية على هذه الضريبة و لا بد هنا من توفر التوعية اللازمة والمصادقية في الالتزام بمبدأ التعويض .

أخيراً لا بد أن نشير إلي أن تطبيق هذه الضريبة أصبح من مستلزمات الإصلاح الضريبي لزيادة مرونة النظام الضريبي وجعله ملائماً لمتطلبات النمو وتوفير الإيرادات اللازمة وبكفاءة عالية وتكاليف أقل . ولكفاءة التطبيق وترسيخه لا بد من وضع فترة تجريبية محدد (قصيرة نسبياً) يتم فيها تقييم التجربة وتمتد غالباً لمدة عامين ولا بد من مباشرة إعداد الكوادر المؤهلة لإدارة هذه الضريبة والاهتمام بالتأهيل في مجال الحاسوب الذي يعتبر توفره وإتقانه من الضروريات لنجاح تطبيق هذه الضريبة ، يجب تجنب الحياء فيما يتعلق بدراسة تجارب البلدان التي سبقتنا في التطبيق ودراستها وتحليلها والاستفادة منها .

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

تم استخدام أوراق العمل التي تم تقديمها في ورشة العمل التي نظمها بنك التنمية الأفريقي والصندوق الأفريقي في نيروبي - كينيا - الفترة 5-15 سبتمبر 1995م (باللغة الانجليزية).

د. حسن بشير محمد نور، ضريبة القيمة المضافة وإمكانية تطبيقها في السودان، البحوث والتشريع والإحصاء، ديوان الضرائب، الخرطوم، 1995م.
التجربة النيجرية، ديوان الضرائب، البحوث والتشريع، إعداد وترجمة، أ. أميمة أحمد عبد المجيد، 1995م

ثانياً: المراجع الإنجليزية

- 1- Compel R. McDonnell Stanley I , Economics Principle Problems and Policies, Brue Edition New York, 1992
- 2- David Aschauer, The Public Capital Stock, Chicago, 1988.